

Distr.
GENERAL

A/50/648
18 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٩٢ من جدول الأعمال

الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٤٣/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤.

٢ - وفي هذا القرار، تقوم الجمعية العامة، في جملة أمور، بما يلي:

١ - تعرب عن التزامها بضمان احترام سيادة جمهورية كرواتيا وسلامتها الإقليمية:

٢ - تطلب إلى جميع الأطراف، ولا سيما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في كرواتيا، والاحترام الدقيق لسلامتها الإقليمية، وتخلص في هذا الصدد إلى أن انشطتها الرامية إلى إدماج الأراضي الكرواتية المحتلة في النظم الإدارية والعسكرية والتعليمية وشبكات النقل والاتصالات للجمهورية الاتحادية هي أنشطة غير مشروعة ولا غية وباطلة، ويجب وقفها فورا:

٣ - تطلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تكف فورا عن تقديم أي دعم عسكري أو سوقي إلى السلطات التي نصبت نفسها في الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الصربية من كرواتيا;

٤ - تدین بقوة السلطات الصربية التي نصبت نفسها في الأراضي الكرواتية الواقعة تحت السيطرة الصربية، وذلك لأعمالها التعصبية التي أفضت إلى التطهير العرقي للمناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، ولتماديها في رفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة;

* 9531479 *

٥ - تؤكد من جديد تأييدها للمبدأ القاضي بأن جميع الإقرارات بالالتزامات المعطاة بالإكراه في الأجزاء الواقعة تحت السيطرة الصربية من كرواتيا، ولا سيما المتعلقة بالأرض والملكية، هي إقرارات بالالتزامات لاغية وباطلة كلية؛

٦ - تؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشريين من منطقة يوغوسلافيا السابقة في العودة الاختيارية إلى ديارهم في أمان وبكرامة، بمساعدة المجتمع الدولي، وتلاحظ في هذا الصدد أن تعداد عام ١٩٩١ هو الأساس لتحديد الهيكل السكاني لجمهورية كرواتيا؛

٧ - تحت على إعادة إقرار سلطة جمهورية كرواتيا في إقليمها بكامله وتحت أيضا على احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في إقليم كرواتيا احتراما تماما، بما في ذلك الحق في الحكم الذاتي وفقاً لدستور جمهورية كرواتيا ومعايير الدولية الثابتة، والجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في إطار المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة؛

٨ - تدعوا إلى الاعتراف المتبادل بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) داخل حدودهما القائمة المعترف بها دوليا؛

٩ - تشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة للحماية في سبيل إداء واجباتها في إقليم جمهورية كرواتيا، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية دورها لعملية السلم عموما ولنجاح إعادة إدماج الأراضي الكرواتية الواقعة تحت السيطرة الصربية إدماجاً سلبيا؛

١٠ - تدعوا أيضاً إلى الاحترام التام لاتفاقات وقف إطلاق النار في إقليم كرواتيا، وتحث على استئناف المفاوضات المباشرة بالتعاون الوثيق مع المؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا شاملـاً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - وقد جرى وزع قوة الأمم المتحدة للحماية، منذ إنشائها في شباط/فبراير ١٩٩٢، في أربع مناطق مشمولة بحماية الأمم المتحدة، تسيطر عليها سلطات الصرب المحلية. وتألفت المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من كرايينا (القطاعين الشمالي والجنوبي)، وسلوفينيا الغربية (القطاع الغربي) وسلامونيا الشرقية، وبارانيا، وغربي سريلان (القطاع الشرقي) واستمر هذا الوضع خلال الجزء الأول من عام ١٩٩٥، غير أن تطورات عديدة وقعت في صيف عام ١٩٩٥ وغيرت بصورة جذرية من السياق الذي جرى فيه اتخاذ القرار ٤٣/٤٩ في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤.

ثانيا - التطورات

٤ - ومنذ عقد اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، سعى الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعنى ببيوغوسلافيا السابقة والمحاوضون المشتركون في المؤتمر الدولي، بالتشاور الوثيق مع القيادات في كل من زغرب وكنين وبغراد، إلى تشجيع التفاوض بشأن المسائل العملية المتصلة بالتعاون الاقتصادي، والقيام في الوقت نفسه بتشجيع مناقشة الأفكار الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع في كرواتيا. وقد توجت هذه الجهود في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بعقد اتفاق الاقتادي (S/1994/1375)، التذييل الأول) وبتنفيذه جزئيا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ من خلال إعادة فتح الطريق الرئيسي بين زغرب وبغراد الممتد عبر القطاع الغربي إلى ليوفاتش.

٥ - غير أن رئيس جمهورية كرواتيا، السيد فرانسيو تودجمان، أعلن في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن سحب موافقة كرواتيا على تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية بعد انتهاء مدتها في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وقد أبلغني الرئيس تودجمان بهذا القرار وذكر أن "خبرة كرواتيا العامة خلال العامين الماضيين" وصلت به إلى نتيجة مفادها أنه رغم قيام قوة الأمم المتحدة للحماية بدور هام في وقف العنف والنزاعات الرئيسية في كرواتيا، فإن الحقيقة التي لا تنازع هي أن الطابع الحالي لمهمة قوة الأمم المتحدة للحماية لا يوفر الشروط اللازمة لقرار السلام والنظام بصورة دائمة في جمهورية كرواتيا، الدولة ذات السيادة والعضو في الأمم المتحدة (S/1995/28/A، المرفق).

٦ - وإدراكا للدور الحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في وقف الحرب على الأراضي الكرواتية قبل ثلاث سنوات، ولدور قوة الأمم المتحدة للحماية في منع تجدد الأعمال العدائية على نطاق شامل، قدمت تقريرا مؤقتا إلى مجلس الأمن في ١٤ كانون الثاني/يناير أعربت فيه عن الأسف الشديد لهذا القرار وعن القلق البالغ "إزاء خطر تجدد الأعمال العدائية إذا ما تم سحب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام من كرواتيا"(S/1995/38). وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، فإن مجلس الأمن، في حين ذكر أنه "لن يقبل بأن يصبح الوضع الراهن حالة تستمر إلى ما لا نهاية"، أعرب عن اعتقاده بأن لاستمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا أهمية حيوية للسلام والأمن الإقليميين (S/PRST/1995/2).

٧ - واتسم الشهرين التاليان بتصاعد ملحوظ في النشاط العسكري وفي حدة التوتر، حسبما بينت في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/222)، الذي أوصيت فيه، في جملة أمور، بإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة للحماية. ووافق مجلس الأمن، بقراره ٩٨١ (١٩٩٥) على إنشاء عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، المعروفة باسم عملية أنكرو، وطلب إلى أن أوائل التشاور مع جميع الأطراف المعنية بشأن تفاصيل تنفيذ ولايتها. وفي الوقت نفسه، أجرى السيد ثورفالد شتولتنبرغ بوصفه مبعوثي الخاص، مشاورات استكملت في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن خطة لتنفيذ ولاية عملية أنكرو. ولم يكن الأمر يخلو من الشكوك حينما قدمت تلك الخطة إلى مجلس الأمن، إذ أشرت إلى إنها لم تكن تحظى

بموافقة رسمية وتأييد كامل سواء من حكومة كرواتيا أو من سلطات الصرб المحلية. وبالتالي فقد ظل هناك خطر تفاصس أي من الطرفين أو كليهما عن التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذها (S/1995/320) وعلى أساس ذلك التقرير، أذن مجلس الأمن بوزع عملية أنكره في ٢٨ نيسان/أبريل (القرار ٩٩٠ (١٩٩٥)).

٨ - وبعد ذلك بيومين، أي في أيار/مايو ١٩٩٥، شن الجيش الكرواتي هجوما عسكريا على منطقة سلافونيا الغربية المعروفة بالقطاع الغربي. وأصدر مجلس الأمن بيانا يحث فيه على الوقف الفوري للهجوم العسكري، واحترام الاتفاق الاقتصادي المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار القائم (S/PRST/1995/23). وقد أدى استمرار الأعمال العدائية التي تخللتها الغارات والأعمال الانتقامية، إلى قيام المجلس بإصدار بيان لاحق في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ يدين فيه، في جملة أمور، "غارات قوات حكومة كرواتيا في المنطقة الفاصلة الواقعة في قطاعي الشمال والجنوب، وغارات الطرفين في قطاع الشرق". وأدان المجلس أيضا "نصف زعرب وغيرها من المراكز السكانية على يد قوات السلطات الصربيّة المحلية"، وطالب بوقفها فورا (S/PRST/1995/26). وأحكم الجيش الكرواتي سيطرته على قطاع الغرب في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

٩ - وفي الأيام الأولى من الهجوم الكرواتي، عبر جسر سافا إلى البوسنة والهرسك ما يربو على ١٠٠٠ من المدنيين والأفراد العسكريين الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالقتال تأثرا مباشرا. وقرر ١٣٩ آخرون من صرب كرواتيا المغادرة خلال الأسبوع التالي. وقد وصل نحو ٥٠٠ لاجئ إلى قطاع الشرق عبر بانيا لوكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، فيما توجه نحو ٥٠٠ إلى قطاع الشمال. وانطوت الآثار الفورية أيضا على ارتكاب أعمال المضايقات والتخييف ضد الأقليات الكرواتية في قطاع الجنوب وكذلك في منطقة بانيا لوكا الواقعة في البوسنة والهرسك.

١٠ - وقد وصفت التغيرات الأخرى التي وقعت في ما كان يعرف بقطاع الغرب في تقريري المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٩٤ (١٩٩٥) الذي ذكرت فيه أن الهجوم العسكري الكرواتي في القطاع الغربي قدم "مثلا مؤلما على ما يتربى من عواقب حين تعرض الأطراف المتنازعة عن الخيارات السلمية وتل姣ا إلى الحرب. ووقوع الهجوم على الرغم من وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القطاع يثبت أيضا أن قوات حفظ السلام عاجزة عن حفظ السلام بدون تعاون الأطراف...". (S/1994/467).

١١ - وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة الكرواتية بعدم السعي إلى تحقيق أية أهداف عسكرية أخرى، فإن نجاحها العسكري في قطاع الغرب قد شجعها فيما يبدو على القيام بهجوم مشابه في قطاع الجنوب، حيث شن الجيش الكرواتي وقوات كرواتيي البوسنة غارات في حزيران/يونيه على منطقة جبل دينار، على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب شرق كينين. وفي منتصف تموز/يوليه، شنت قوات صرب كرايينا والقوات البوسنية الموالية للسيد فكرت عبديتتش هجوما مشتركا ضد جيش الحكومة البوسنية في جيب بيهاتش. وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ وقع الرئيس تودجمان وعزت بيغوفيتش ورئيس اتحاد البوسنة والهرسك على بيان في مدينة سبليت يلزم حكومة كرواتيا بمساعدة جيش البوسنة في جيب بيهاتش، مما زاد من خطر تصعيد

الأعمال العدائية (A/50/306-S/1995/609). وفي ٢٨ تموز/يوليه، نجحت القوات المشتركة بين الجيش الكرواتي ومجلس الدفاع الكرواتي في الاستيلاء على بلدي بوهانسكو غراهوفو وغلاموتش في غربي البوسنة، وقطعت طريق الإمدادات الرئيسية التي تربط كينين ببانيا لوكا. وقد رد صرب كرايينا وصربي البوسنة بإعلان حالة الحرب وتعبئة قواتهم.

١٢ - وفي الفترة بين ٢٨ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، بذلت وممثلي الخاص السيد ياسوشي أكاشي، والرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، جهوداً متضارفة أملأ في درء خطر اندلاع الأعمال العدائية على نطاق شامل. وقد وصفت هذه الجهود على نحو واف في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في ٣ آب/أغسطس وفي الرسالة اللاحقة التي وجهتها إلى رئيس المجلس في ٧ آب/أغسطس (S/1995/650 و S/1995/666).

١٣ - وفي الساعات الأولى من يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، شن الجيش الكرواتي هجوماً عسكرياً كبيراً على منطقة كرايينا، وفي خلال الأيام التالية، فرض سيطرته على قطاعي الشمال والجنوب بكمالهما. وقد نزح نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من سكان كرايينا الصربيين، أي ٩٥ في المائة من سكان القطاعين، إلى مناطق في غرب البوسنة يسيطر عليها صرب البوسنة، وواصل معظمهم النزوح إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

ثالثاً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٩

١٤ - إن الأحداث التي وقعت في شهر أيار/مايو وآب/أغسطس تعزى، جزئياً على الأقل، إلى عدم قيام سلطات الصراع المحلية من جهة والسلطات الكرواتية من جهة ثانية بتقديم التعاون الضروري إلى عملية أنكره بما يتيح لها تنفيذ الولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره ٩٨١ (١٩٩٥)، ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن ومتجاهلة قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٩. وقد شكلت الهجمات المتعمدة التي شُنت في أيار/مايو وآب/أغسطس بفرض استعادة قطاعات الغرب والشمال والجنوب بالقوة تحدياً آخر لهذه القرارات.

١٥ - ونتيجة لهذه الأحداث، أصبحت عناصر رئيسية من عناصر قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٩ غير ذات موضوع وفي واقع الأمر، فإن قيام كرواتيا، عن طريق استخدام القوة العسكرية، باعادة ادماج قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة إلى تغيير مركز معظم الأراضي التي كان يشار إليها باعتبارها "الأراضي المحتلة". غير أن هذه التطورات خلقت أزمة من نوع آخر، انطوت على فرار عدد كبير من أبناء العرق الصربي في هذه الأراضي إلى البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وتتعذر حماية حقوق الإنسان للغارين والباقيين، وحق العودة للراغبين فيها، من المسائل الهامة التي نجمت عن الأحداث التي وقعت في القطاعات السابقة.

ألف - قطاع الشرق

١٦ - كان من شأن الأحداث المبينة أعلاه، التي اقترن بالتطورات السياسية والعسكرية الأخرى التي وقعت داخل جمهورية كرواتيا وفي الأراضي المتاخمة لها التابعة ليوغوسلافيا السابقة، فضلاً عما أعلنته السلطات الكرواتية مراراً عن اعتزامها استعادة الأراضي التي فقدتها عن طريق وسائل أخرى إذا لم تنجح المفاوضات، أنها جعلت من الصعوبة بمكان استئناف أي مفاوضات مجدية والوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

١٧ - ولم يواجه الهجوم الذي شنته كرواتيا على قطاعي الشمال والجنوب مقاومة تذكر من جانب قوات صرب كرايينا، كما أنه لم يثر أي استجابة عسكرية من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). أما فيما يتعلق بقطاع الشرق، فإن قربه من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والنكسات التي تكبدتها الصربي في أماكن أخرى قد تزيد من خطر انتشار الصراع فيما وراء حدود كرواتيا إذا ما قررت السلطات الكرواتية أن تسعى إلى استعادة هذا القطاع بالقوة. وإنني، إذ أخذت هذه الإمكانية في الاعتبار، أو عزت تعليمات إلى ممثلي الخاص في آب/أغسطس بأن ينالش مع حكومة كرواتيا والقيادة الصربي المحلية ما هي المهام، إن وجدت، التي يكون من المفيد أن تواصل عملية أنكرو الاضطلاع بها في قطاع الشرق وسواء في كرواتيا. وترد نتائج هذه المشاورات في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر (S/1995/835).

١٨ - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر تحققت خطوة هامة، وإن كانت مؤقتة، صوب تحقيق السلام، في أعقاب أسبوع من الدبلوماسية المكوكية اضطلع بها من جانب الأمم المتحدة الرئيس المشارك للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا السابقة، حيث وافق القادة الكرواتيون وقادة الصربي المحليون على ١١ من "المبادئ الأساسية التوجيهية" لتسوية النزاع فيما بينهم. وتنص هذه المبادئ على أن ينشئ مجلس الأمن سلطة انتقالية تتولى إدارة المنطقة خلال فترة انتقالية. وللمرة الأولى في قطاع الشرق، اجتمع ممثل رفيع المستوى لحكومة كرواتيا مع قادة الصربي المحليين. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت جولة ثانية من المفاوضات في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في زغرب، غير أنها لم تتحقق نتائج تذكر.

١٩ - وتعتبر جوانب أخرى من القرار ٤٩/٤٣ بصفة خاصة بوقف أي دعم عسكري وسوري يقدم من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) إلى السلطات التي نصّبت نفسها في الأجزاء التي يسيطر عليها الصربي في كرواتيا. وكان صعباً للغاية على الدوام الحصول على معلومات دقيقة عن هذا الدعم نظراً لأن القيود الصارمة المفروضة على حرية حركة قوة الأمم المتحدة للحماية، ومنذ وقت أقرب على عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (عملية أنكرو)، قد أعاقت على الدوام جمعها. غير أنه خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/ يوليه ١٩٩٥، كانت هناك تقارير تشير إلى أن ما يقدر بـ ٢٥٠٠ من اللاجئين الصربي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) قد جرى تجنيدهم قسراً لأداء

الخدمة العسكرية في كرايينا. وقد احتجت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على هذه الانتهاكات لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين. واستمر ورود تقارير عن تجنيد اللاجئين من كرايينا خلال شهر آب/أغسطس.

٢٠ - وللقطاع الشرقي فقط حدود متاخمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وكانت هناك تقارير مؤكدة عن دخول الوقود إلى بارانيا عبر جسر باتينا، ويمكن افتراض أن هذا يحدث في أماكن أخرى بالقطاع. ويمكن للبضائع أن تدخل إلى القطاع أيضاً بواسطة المعديات عبر الدانوب، ولكن هذا لم يتتأكد مباشرة بواسطة عملية أنكرو. وختاماً، فإن العديد من الطرق تمتد من صربيا وتدخل إلى الجزء الجنوبي من القطاع، وهي غير خاضعة لرقابة عملية أنكرو، ويمكن بواسطتها إدخال الأغذية والوقود والأسلحة.

٢١ - وجاءَ كبير من البنية الأساسية للقطاع الشرقي تتولى توفيره جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أو يرتبط بها، بما في ذلك الكهرباء، وخطوط الهاتف، ووصلات السكك الحديدية، والخدمات البريدية. ويتوفر فقط تعليم جامعي محدود (مدرسة زراعية) في القطاع. وكانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) هي أهم مصدر للمواد الخام لاستخدامها في المرافق الصناعية بالقطاع وتعتبر السوق الرئيسية لمنتجاتها. والأسوق الأخرى هي مناطق البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة قوات الصرب البوسنيين، حتى أحداث أيار/مايو وآب/أغسطس، والقطاعات الغربية والشمالية والجنوبية في كرواتيا. ويقوم التعاون الاقتصادي الملموس بين القطاع الشرقي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لذلك على أساس الأنماط التجارية التاريخية والظروف الأخيرة على السواء.

٢٢ - ولم يكن هناك أي تأكيد يثبت أن القوات الصربية المحلية تشكل جزءاً من جيش جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). غير أن مظاهر القلق لا تزال قائمة إزاء أنشطة الجماعات الصربية شبه العسكرية، التي تعمل في القطاع الشرقي وانطلاقاً منه منذ بدء القتال في عام ١٩٩١. ويعمل مرفق تدريسي لما يسمى بـ "النمور" بقيادة زيليكو رازنياتوفيتش، على سبيل المثال، في ايروdot، على بعد بضعة أمتار فقط من مقر قيادة عملية أنكرو في القطاع، وذكر أن هذه القوات مسؤولة عن الأعمال الوحشية التي وقعت مؤخراً في شمال غربي البوسنة.

٢٣ - ولا توجد أرقام موثوقة بها بشأن عدد الصرب الكرواتيين المشردين المقيمين في القطاع الشرقي. وبإضافة إلى أولئك الصرب الذين رحلوا مؤخراً بعد الأعمال القتالية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩١، أبلغت السلطات المحلية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن ٥٠٠ فرد من القطاع الغربي قد جرى إعادة توطينهم في القطاع منذ وقوع الهجوم في أيار/مايو، وأن نحو ٥٠٠ مشرد من القطاعين الشمالي والجنوبي قد جرى إعادة توطينهم هناك منذ الهجوم الكرواتي في آب/أغسطس. وقد ساهم وصول هؤلاء

المشردين في إثارة توترات عرقية في القطاع الشرقي، مما أدى إلى مغادرة عدد من الكروات للقطاع سواء اختياراً أو بسبب التهديدات والترهيب.

باء - اللاجئون والمشردون

٢٤ - بلغ عدد المشردين المسجلين داخل كرواتيا نحو ١٩٨٠٠ وذلك وفقاً لتسجيل للاجئين والمشردين على نطاق قومي اضطاعت به السلطات الكرواتية في صيف عام ١٩٩٤، ولكن لم يتم التحقق منه بواسطة مصادر مستقلة. ومن بين هؤلاء، كان ٩٤ في المائة من الكروات، و ٢ في المائة من الصرب، و ٢ في المائة من الهنغاريين، و الا ٢ في المائة الباقية من الأشخاص المنتسبين لأصول عرقية أخرى. ومن هذا المجموع، كان هناك نحو ٧٦٠٠٠ نسمة قد شردوا نتيجة للقتال في القطاع الشرقي وحوله. وجرى تشريد نحو ٦٠٠٠ نسمة من مناطق خارج القطاع، ولكنها قريبة للغاية من الحدود مع البوسنة والهرسك. وجاءت هذه التحركات إلى حد كبير نتيجة لعمليات القصف من جانب الصرب البوسنيين. وأدت بقية أولئك المشردين، وهي نحو ١١٦٠٠٠ نسمة، من القطاعات الشمالية والجنوبية والغربية السابقة.

٢٥ - وفي الأشهر الخمسة الماضية، عاد نحو ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ مشرد كرواتي إلى ديارهم في القطاع الغربي السابق. ولا توجد تقديرات موثوقة بها لعدد المشردين الكروات الذين عادوا إلى ديارهم في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، ولكن من المعتقد أن العدد صغير. و "عمليات التطهير" الجارية التي يضطلع بها الجيش والشرطة الكرواتيان في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين، ونهب وحرق منازل الصرب، ونقص الإمكانيات الاقتصادية في كراينا، والبيئة الأمنية المضطربة، بما في ذلك وجود الألغام، مسؤولة عن العدد الصغير من المشردين الكروات الذين جرى إعادة توطينهم حتى الآن في القطاعات الثلاثة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من بين نحو ١٥٠٠٠ كرواتي بوسي فروا من منطقة بانيا لوكا في الشهرين الماضيين، جرى توطين نحو ٥٠٠٠ في سلافونيا الغربية، في حين جرت إعادة توطين آخرين في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين وكذلك في مناطق في غرب البوسنة التي جرى الاستيلاء عليها مؤخراً من الصرب البوسنيين. وتؤدي عملية إعادة توطين هؤلاء الأشخاص في القطاعات السابقة إلى تغيير الخصائص الديموغرافية للمناطق ويمكن أن تعيق عودة الصرب الكروات.

٢٦ - وفي الأشهر الخمسة الماضية، حدثت بعض أكبر عمليات التفريغ الديموغرافي منذ بداية الأزمة اليوغوسلافية. فمنذ أوائل أيار/مايو، أُجبر أكثر من ٤٨٠٠٠ نسمة على مغادرة ديارهم. وتشمل التحركات المتعلقة بکرواتيا بصورة مباشرة ما يلي:

(أ) أكثر من ١٠٠٠ صربي كرواتي من القطاع الغربي إلى منطقة بانيا لوكا والقطاع الشرقي
في أيار/مايو:

(ب) نحو ٢٠٠٠٠ صربي كرواتي فروا من القطاعين الشمالي والجنوبي في آب/أغسطس، وقد لجأ ١٧٠٠٠ منهم إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والباقي إلى منطقة بانيا لوكا أو القطاع الشرقي؛

(ج) نحو ٢٥٠٠٠ مسلم بوسني من أتباع فكرت عبديتش فروا من جيب بيهاتش إلى كرواتيا في آب/أغسطس؛

(د) أكثر من ٢٠٠٠٠ من الأقلية الكرواتية والمسلمة قام الصربيون البوسنيون بطردهم من منطقة بانيا لوكا إلى كرواتيا منذ آب/أغسطس.

٢٧ - وأوجد خروج ٢٠٠٠٠ من صرب كرايينا فروا أمام الهجوم الكرواتي في أوائل آب/أغسطس أزمة إنسانية ذات أبعاد كبيرة. ومن المقدر الآن أن نحو ٣٠٠٠ فقط من صرب كرايينا قد بقوا في القطاع الشمالي السابق ونحو ٢٠٠٠ في القطاع الجنوبي السابق. وفي القطاع الغربي السابق، بقى نحو ١٢٠٠ صربي في المنطقة التي كانت خاضعة في وقت سابق لسيطرة الصرب، معبقاء من ٤٠٠٤ إلى ٥٠٠٠ صربي في الجزء الشمالي من القطاع، الذي كان على الدوام خاضعاً لسيطرة الكرواتية. وفي القطاع الغربي السابق، كانت هناك علامات على عودة محدودة للسكان الصرب، ربما شملت نحو ٥٠ فرداً. ووفقاً للمسؤولين الكروات، فإن السكان الصرب في جمهورية كرواتيا قد انخفض عددهم من ١٢ إلى أقل من ٣ في المائة من مجموع السكان نتيجة لـ "تحرير الأراضي المحتلة".

٢٨ - وأكدت الحكومة الكرواتية على الدوام أن الصرب أحرار في أن يعيشوا في كرواتيا وأن أولئك الذين فروا سيجري الترحيب بهعودتهم. غير أن مفهوم الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفهومية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعملية انكروا، وكذلك عدد من الدول الأعضاء والمنظمات المستقلة لحقوق الإنسان، قد أعربوا عن قلقهم إزاء حقيقة وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان واستمرارها في الحدوث بعد أن انتهت العمليات العسكرية بنجاح. ويبدو أن هذه الانتهاكات، علاوة على عدد من التدابير التنفيذية والتشريعية التي اتخذت مؤخراً، تقييد من الناحية الواقعية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان الصرب الكروات وحق اللاجئين في العودة، وهو ما يتعارض مع الاتفاقيات الدولية (انظر الفرع جيم أدناه). وأثار المفهوم السامي لحقوق الإنسان هذه المسائل في رسالتين وجهتين إلى الرئيس توديمان في ١٨ آب/أغسطس و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي رسالته المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر، حيث بصفة خاصة على ألا تعوق الحكومة الكرواتية عودة السكان الصرب المحليين في أمان وكرامة.

٢٩ - وحدث في منتصف أيلول/سبتمبر مثل من أمثلة المصاعب التي يواجهها أولئك الذين يرغبون في العودة، عندما لم تسمح سلطات الحدود الكرواتية لـ ٢٥٧ صربيا بالدخول إلى كرواتيا من نقطة دافور بغية العودة إلى القطاع الغربي السابق، على أساس أن نقطة العبور مخصصة فقط للاجئين الكروات والمسلمين من البوسنة والهرسك.

جيم - حقوق الإنسان

٣٠ - أعرب مجلس الأمن، في عدد من المناسبات، عن قلقه إزاء الحالة الخطيرة لللاجئين والمسردين خلال الهجمات الكرواتية. وجرى بصفة خاصة تكليف عملية أنكرو، بموجب قرار مجلس ٩٩٠ (١٩٩٥) و١٠٠٩ (١٩٩٥)، بمراقبة وحماية حقوق الإنسان وبالسعي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، كرر المجلس تأكيد طلبه بأن تحترم كرواتيا احتراماً تاماً حقوق السكان الصربيين المحليين بما في ذلك الحق في البقاء أو العودة في أمان (S/PRST/1995/44).

٣١ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب مجلس الأمن مرة أخرى، في جملة أمور، عن تأكيده لهذا الطلب وطلب كذلك إلى الحكومة أن تتحقق في جميع التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وأن تتخذ التدابير المناسبة لوضع حد لهذه الأعمال. ودعا كرواتيا أيضاً إلى التعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية في تهيئة الظروف المؤدية إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم في أمان وكرامة (S/PRST/1995/49).

٣٢ - وفي أعقاب الهجوم الكرواتي على القطاع الغربي، لوحظ وجود عدد من مشاكل حقوق الإنسان وأجرى الموظفون الميدانيون لمركز حقوق الإنسان تحقيقاً فورياً في الموقع. ونشر المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان النتائج التي توصل إليها بشأن هذه الأحداث في تقريره المرحلي المؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/6). وكشف التحقيق عن أدلة على مقتل أفراد من السكان المدنيين خلال الهجوم، وعدد من حالات الاعتداء البدني واللفظي وأشكال أخرى من المعاملة المهينة للمحتجزين. وفي هذا التقرير، خلص المقرر الخاص إلى أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني قد وقعت خلال الهجوم على القطاع الغربي وبعده.

٣٣ - وبعد انقضاء أكثر من ثمانية أسابيع على الهجوم الكرواتي على القطاعين الشمالي والجنوبي، استمر الإبلاغ عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من عدد من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الإقليمية (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، وعملية أنكرو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا الصدد، أنشأ مقر قيادة الأمم المتحدة للسلام أفرقة عمل لحقوق الإنسان برئاسة الموظفين الميدانيين في مركز حقوق الإنسان لإجراء تحقيقات فورية في الموقع. وتوصلت الأفرقة إلى أدلة على وجود عمليات إعدام بدون محاكمة، وعمليات اختفاء، وإساءة معاملة، والتحرش والتخدير المنتظم والواسع النطاق لمنازل وقرى بأكملها قام بها أفراد من الجيش الكرواتي وقوات الأمن الداخلي في كرايينا ضد السكان المدنيين الباقين، ومعظمهم من المسنين والمسنات. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، قامت بعثة المراقبة التابعة للجامعة الأوروبية بتوثيق أن ٧٣ في المائة من المنازل الصربية

أحرقت ونهبت في ٢٤٣ قرية شملها التحقيق. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، جرى الإبلاغ عن عمليات حصر للسرقات المسلحة والتهديدات الشخصية التي ازدادت توافراً، علاوة على الجرائم ضد الممتلكات.

٣٤ - وأكدت السلطات الكرواتية أن هذه الأعمال قد ارتكبت بواسطة عناصر غير خاضعة للسيطرة. غير أن المراقبين الدوليين، بما في ذلك الصحفيين الدوليين، شاهدوا بأنفسهم وجود الجيش الكرواتي ووحدات الشرطة الخاصة في مناسبات عديدة. وقد أعلن الرئيس توديمان مؤخراً فقط، بعد انتقاد دولي ملحوظ، عن إجراء تحقيقات كرواتية في ٦١ حالة نهب، و ٢٧ حادث إلقاء قنابل وسبعة حوادث قتل. وتقوم السلطات أيضاً بالتحقيق في ٣٦ حالة قتل، ذكر الرئيس توديمان بشأنها أنه ليس من الواضح ما إذا كانت قد ارتكبت في ظروف حرب وعمليات تطهير أو بواسطة "أفراد غير متزنين".

٣٥ - وأوجدت التقارير المؤكدة عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان مناخاً من الخوف لا يؤدي إلى عودة أولئك الذين يرغبون في ذلك. ولا توجد حتى الآن ضمادات موثوقة بها من الحكومة الكرواتية بأن العائدين سيتمتعون بالأمان والأمن. وقد حذرت السلطات الكرواتية نفسها الصربي من العودة إلى ديارهم في كراينا بسبب حالة الأمن المضطربة وقالت إن عمليات العودة الجماعية يتبعها تنتظر التوصل إلى تسوية سياسية نهائية.

٣٦ - علاوة على ذلك، جرى منذ آب/أغسطس اتخاذ عدد من التدابير التنفيذية والتشريعية التي يبدو أنها تشکك في النية المعلنة للحكومة الكرواتية بتسهيل عودة اللاجئين. وتشمل هذه التدابير أمراً تنفيذاً مؤرخاً ٢١ آب/أغسطس، وأدخل عليه البرلمان الكرواتي فيما بعد تعديلاً طفيفاً، بشأن النزع المؤقت للملكية بواسطة الحكومة وسيطرتها على بعض الممتلكات "المهجورة" في القطاعات الشمالية والجنوبية والغربية السابقة. وينطبق القانون أيضاً على الممتلكات الواقعة في أي جزء من كرواتيا والمملوكة لأفراد غادروا البلد منذ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو يقيمون في القطاع الشرقي، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أو في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية البوسنية في البوسنة والهرسك. وفضلاً عن ذلك، ينطبق القانون على جميع الممتلكات المملوكة لمواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وكان الموعد النهائي لمطالبات الإعفاء في بداية الأمر خلال ٣٠ يوماً اعتباراً من أيلول/سبتمبر، ولكن جرى تمديده فيما بعد إلى ٩٠ يوماً.

٣٧ - ومن المطلوب من أصحاب الممتلكات، بموجب القانون، أن يطالبوا بمتلكاتهم خلال ٩٠ يوماً "لأغراض الحياة والاستعمال". ونظراً لأن عودة اللاجئين الصربي الكروات خلال الوقت المحدد يبدو غير ممكن، وفي ظل الظروف الراهنة، غير مستصوب، فإن هذا الشرط يشكل عقبة من غير المحتمل التغلب عليها في وجه مطالبات الصربي الموجودين حالياً خارج كرواتيا. وأكد على هذا الجاذب الخاص المفوض السامي لحقوق الإنسان في رسالته المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى الرئيس توديمان. ودعا أيضاً مجلس الأمن، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، حكومة كرواتيا إلى إلغاء أي حد زمني بشأن عودة اللاجئين إلى كرواتيا للمطالبة مجدداً بمتلكاتهم (S/PRST/1995/49).

٣٨ - وشملت التدابير التشريعية الأخرى التي اعتمدتها البرلمان الكرواتي قبل حله في أوائل أيلول/سبتمبر تعديلات على القانون الانتخابي مما أدى إلى خفض عدد الممثلين الصربيين الكرواتيين من ١٢ إلى ٣ (من المتوقع الآن أن تجري الانتخابات في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)؛ وإلغاء الأحكام الدستورية المتعلقة بالحكم الذاتي وإنشاء مقاطعات ذاتأغلبية صربية (كتين وغلينا)؛ وقانونا يدعو إلى إجراء تعداد بديل للسكان في عام ١٩٩٦.

رابعا - ملاحظات

٣٩ - ألغت "إعادة إدماج" كرواتيا للقطاعات الغربية والشمالية والجنوبية السابقة بالقوة العسكرية معظم ما كان يشار إليه بـ "الأراضي المحتلة" في قرار الجمعية العامة ٤٩/٤٣. وقد أدت بالمثل إلى إلغاء الحاجة إلى وجود عسكري كبير للأمم المتحدة في تلك الأراضي. وقد قمت بإبلاغ هذا الرأي إلى مجلس الأمن في تقريري المؤرخين ٢٣ آب/أغسطس و ٢٩ أيلول/سبتمبر (S/1995/730 و S/1995/835).

٤٠ - غير أن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والمشاكل الأمنية قد أوجد مناخا معاديا لا يعود للاجئين وقد يؤثر هذا على المفاوضات الجارية في القطاع الشرقي. ويبدو أن التدابير التنفيذية والتشريعية التي اتخذت مؤخرا في كرواتيا، بما في ذلك القانون المتعلقة بالممتلكات، تعيق مشاركة الصربيين الكروات في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. وفي الواقع فإنها تبدو متعارضة مع النية المعلنة لكرواتيا بتسهيل عودة أولئك الذين يرغبون في العودة.

٤١ - وتعتبر المفاوضات الجارية بشأن مستقبل القطاع الشرقي ذات أهمية كبيرة ليس فقط في حد ذاتها ولكن أيضا في سياق تسوية شاملة للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. ونظرا لعدم وجود سابقة إلى الآن لإعادة إدماج الأراضي التي يسيطر عليها الصربي في كرواتيا بصورة سلمية، فإنه من المهم أن تتمسك جميع الأطراف المعنية بتعهداتها وبأن يواصل المجتمع الدولي متابعة الحلول السلمية التي تضمن احترام حقوق الإنسان لجميع الشعوب في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

- - - - -